وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية القانون والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠١١

بحث تقدمت به الطالبة

سحر بشار داود سلمان

الى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية

باشراف

م.م . هدى مهدي صالح

١٤٣٨ هـ

٢٠١٧م

چ ڤ و و ۇ ۇ ې ې ې ې

چ

(التوبة:الاية ١٠٥)

الأهداء

الى من اوصانا بهما رب العزة

ابي وامي

حباً واحتراماً

وفاءً وتثميناً لهما على حسن تربيتهما

الى الاستاذة الافاضل في كلية القانون والعلوم السياسية

وفاء لما قدموه في سبيل ايصالنا الى ما نحن عليه

الى كافة الاخوة والاصدقاء في القانون والعلوم السياسية

اعتزازا برفقتهم

اهدي ثمرة بحثي هذا

الباحثة

شكر وتقدير

على الرغم من عجز المفردة اللغوية عن التعبير عما يختلج في صدري من مشاعر الود والاحترام لأُناس كثيرين بدأوا الفضل بعطائهم ومواقفهم النبيلة ، إلا أن الشكر سمة المعترفين بالإحسان، وميدان الشاكرين من أهل الامتنان ، لذا فأن من دواعي الاعتراف بالجميل أن أتقدم بكلمة شكر مكسيةً بأريج الورد عسى أن تفي نزراً يسيراً من حق هؤلاء الناس ، فأبدأ متوجهة بشكري العميق وامتناني البليغ إلى كلية القانون والعلوم السياسية عموماً / وقسم القانون خصوصاً .

وتتوقف كلماتي ولا ينطق لساني عاجزاً عن شكر أُستاذي الكريم م.م . هدى مهدي صالح التي تفضلت عليَّ بقبولها الأشراف على بحثي وتوجيهاتها بآرائها العلمية السديدة، التي كان لها الأثر الأكبر في أنجاز البحث فأرى شكري عاجزاً عن الوفاء بحقها أترك جزاءها إلى الله يجزيها عني كل خير وهو خير من يجازي.

والشكر موصول الى كل من مد لي يد العون او اسهم في انجاز هذه البحث .

الباحثة

قائمة المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الاية القرآنية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
قائمة المحتويات	د
المقدمة	١
المبحث الأول : الأهداف والعوامل المؤثرة في السيسة الخارجية العراقي	٣-١٣
المطلب الأول : اهداف السياسة الخارجية العراقية	٤-٧
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية	٨-١٣
المبحث الثاني : التحديات التي تواجه السياسة الخارجية العراقية	١٤-
المطلب الأول : التحديات الداخلية	١٤-١٦
المطلب الثاني : التحديات الخارجية	١٧-٢٢
المبحث الثالث : سياسة العراق الإقليمية والدولية واثرها على السياسة الخارجية العراقية	٢٣-٣١
المطلب الأول : على الصعيد الإقليمي	٢٣-٢٧
المطلب الثاني : على الصعيد الدولي	٢٨-٣١
الخاتمة	٣٢-٣٣
المصادر	٣٤-٣٦

المقدمة

ان اهمية دراسة السياسة الخارجية لأية دولة تنبع ابتداءً من ان ذلك يعد توضيحاً لقوة الدولة وتأثيرها على الساحة الاقليمية والدولية فإذا ما امتلكت الدولة الاساس الصحيح لبناء سياسة خارجية فأنها تكون فاعلاً اقليمياً ودولياً إما اذا افتقدت لهذا الاساس أو أتسم بالضعف فإنها تكون محل تأثير بالاخرين لا مصدراً للتأثير فيهم.

تسعى الدراسة الى بيان ان السياسة الخارجية العراقية واجهت الكثير من التحولات والتغيرات انعكس ذلك على دورها على الصعيدين الاقليمي والدولي.

وتسعى دراستنا الى توضيح اهداف السياسة الخارجية العراقية وهل حصل تغير في هذه الاهداف بعد التغير الذي حصل بعد عام ٢٠٠٣ وليس هذا فحسب وانما لا يمكن تحقيق هذه الاهداف دون التطرق الى العوامل المؤثرة في هذه السياسة وهل لها تأثير ايجابي ام سلبي على عملية صنع القرار.

بالاضافة الى ذلك واجهت السياسة الخارجية العراقي تحديات على الصعيدين الداخلي والخارجي وكذلك طبيعة علاقة العراق بالدول الاخرى على المستوى الاقليمي والدولي وما التغيرات التي حصلت وهذا ما سوف نتطرق له فيما بعد.

هدف البحث

تهدف هذه الدراسة الى تقديم صورة عن السياسة الخارجية العراقية وخاصتاً بعد التغير الذي حصل عام ٢٠٠٣ ونتيجة الظروف التي مر بها العراق وفيما اذا تغير نهج السياسة الخارجية العراقية ام استمر عن ما كان عليه في السابق.

فرضية البحث

فرضية بحثنا هي ان هنالك عوامل تؤثر على صياغة وتنفيذ ما تعتمده السياسة الخارجية العراقية من قرارات او مواقف وما تلجأ اليه من وسائل والعوامل بدرجة أو أخرى على السياسة الخارجية العراقية.

المنهجية

تبنت هذه الدراسة عدة مناهج حيث تم اتباع المنهج الوصفي في المبحث الاول لتوضيح اهداف وعوامل المؤثرة على السياسة الخارجية العراقية فيما تم اتباع المنهج التحليلي في المبحث الثالث حيث تم عرض التحديات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية اما في المبحث الثالث تم اتباع المنهج صنع القرار لتوضيح الدور الاقليمي والدولي للساسة الخارجية العراقية.

هيكلية البحث

تضمنت المقدمة والخاتمة اضافة الى ذلك توزعت الى ثلاث مباحث:

المبحث الاول اهداف وعوامل المؤثرة على السياسة الخارجية العراقية وتتفرع الى المطلب الاول اهداف السياسة الخارجية اما المطلب الثاني العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية العراقية في حين تناول المبحث الثاني التحديات التي تواه السياسة الخارجية العراقي ايضاً تفرع الى مطلبي الاول تحديات داخلية والاخر الخارجية، أما فيما يخص المبحث الثالث تطرقنا فيه على الدور الاقليمي والدولي للسياسة الخارجية حيث كان المطلب الاول يتناول الدور الاقليمي والمطلب الثاني يتناول الدور الدولي.

المبحث الأول
اهداف وعوامل السياسة الخارجية العراقية

قبل التطرق الى اهداف السياسة الخارجية لابد من التعرف على نبذة مختصرة حول مفهوم السياسة الخارجية

مفهوم السياسة الخارجية

لا يوجد تعريف متفق عليه حول مفهوم السياسة الخارجية حيث وردت عدة تعاريف.

حيث عرف كورت السياسة الخارجية على انها ((السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه الدولة الاخرى، الغاية منها تحقيق افضل الظروف الممكنة للدولة الطرق السليمة التي لا تصل الى حد الحرب))[١].

اما في ملخص مارسيل ميرل فعرف السياسة الخارجية ((ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، بنقيض السياسة الداخلية مشاكل تطرح ما وراء الحدود))[٢].

وهنالك من يعرفها على انها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول.[٣]

المطلب الاول
اهداف السياسة الخارجية العراقية

---

(١) د. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية ،ط١، دار زهران ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ٢٠١١ ، ص٢١.

(٢) أ.د. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية ، المكتبة القانونية ، بغداد ، ١٩٩٩، ص١٢.

(٣) أ.م.د كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص ، العدد ٤١، مركز دراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، بلا تاريخ طبع ، ص١.

تهدف السياسة الخارجية لأي بلد تحديد سبل التواصل مع الدول العالم الاخرى من اجل تحقيق امنها وضمان الحدود والحاجات الاساسية للدولة. وتتعدد الاساليب ولوسائل للوصول الى الاهداف بحسب امكانات الدولة وقدرتها على التأثير فقد تعمل بعض الدول في اطار سلمي لتحقيق تلك الاهداف بينما تغري القوى اخرى على الحرب والعدوان.[١]

وتتمثل اهم اهداف السياسة الخارجية العراقية:-

١- الاهداف المرتبطة بالمصالح الاساسية وهي الاهداف التي تتفق عليها غالبية المجتمع وتتميز باهميتها المطلقة وفي مقدمتها حماية الامن القومي للدولة، ويكون ذلك من خلال محاولة اقامة علاقات جيدة مع جيرانها والحصول على معونات عسكرية واقتصادية والدخول في معاهدات رسمية وتكتلات عسكرية وسياسية واقتصادية.[٢]

٢- زيادة قوة الدولة:- ويرتبط هذا الهدف بالهدف الاول بل هو الاداة والوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة وامنها فقوة الدولة هي مزيج مركب من مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والبشرية والجغرافية والتكنولوجية والفنية وقوة الدولة هي التي تحدد سياستها الخارجية لأن السياسة ترتبط وتستند الى قوة الدولة.

٣- تحقيق المستوى الاقتصادي وتعتبر من الاهداف متوسطة المدى وتتضمن قضايا الرفاه الاقتصادي والموقف من العلاقات مع الدول بما يحفظ الكبرياء والسمعة الدولية تطوير المستوى الاقتصادي للدولة يعتبر هدف العام من اهداف الدولة بل ان وجود الدولة يستند الى وجود قاعدة اقتصادية يتوفر فيها الحد الادنى من الثروة الوطنية.

اما الدكتور حامد ربيع فيعرف السياسة الخارجية بأنها ((جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، ان النشاط الجماعة كوجود حضاري او التغيرات الذاتية كصور الفردية للحركة الخارجية تنطوي وتتدرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية))

وهنالك من ينظر الى السياسة الخارجية على انها سياسة الدولة تجاه بيئتها الدولية غير الدول لأن مجالات السياسة الخارجية تتضمن الى جانب الدول مجالات اخرى كالشركات متعددة الجنسية والمنظمات الدولية والمنظمات السياسية.[٣]

---

(١) أ.م.د كوثر عباس الربيعي ، مصدر سبق ذكره، ص٢.

(٢) نور الهدى فراش، الموسوعة الجزائرية للدراسات الدولية، الجزائر، ٢٠١٦/١١/٢٧، ص١.

https://encyclopediedujeunealgerienhak.jimdo.com

(٣) د. احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.

نستنتج ما تقدم ان ظاهر السياسية الخارجية هي انماط السلوك السياسي النابع من الواقع الذاتي والموضوعي للدولة والموجه خارج حدودها السياسية قصد تحقيق هدف سياسي محدد خدمة مصالحها اي ان السياسية الخارجية هي السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر والدولة الحكيمة تتحرك خدمة لأهدافها ومصالحها بعقلانية وهدوء وبعد نظر استراتيجي وعلى جهات متعددة لتحقيق علاقات منفتحة ومتوازية مع معظم دول العالم. وتعتمد الدول في مخاطباتها للوحدات السياسية الدولية، اما بصيغة المباشرة او بشكل غير مباشر عن طريق طرف ثالث او عن طريق البيانات الدبلوماسية.

اما بعد ٢٠٠٣ وبعد الظروف الاستثنائية التي شهدها العراق فأن من الاهداف الرئيسية التي تسعى السياسة الخارجية العراقية تحقيقها هي:-

١- انتهج العراق سياسة خارجية جديدة تحقق تغيراً جذرياً للسياسة التي انتهجها النظام السابق حيث حرص العراق الجديد على تأسيس علاقات دبلوماسية متوازنة مع المجتمع الدولي شرقاً وغرباً وصفة خاصة مع الولايات المتحدة الامريكية، بعد ان استكملت انسحابها العسكري نهاية عام ٢٠١١ في اطار اتفاق سحب القوات الامريكية الذي يمثل احداهم منجزات السياسة الخارجية العراقية مقارنة بتجارب دولية مماثلة في السياق ذاته.

٢- تأتي مسيرة السياسة الخارجية لجمهورية العراق ضمن مسار زمني يشهد تحولات اساسية في المنطقة والعالم ومن اهمها موجة (الثورات العربية) التي تعصف بالمنطقة حرص العراق عبر الدبلوماسية هادئة وفعالة على الوقوف بمسافة واحدة من جميع اطراف التغير وحث الحكومات العربية على المراعات تطبيق مبادئ حقوق الانسان في التعاطي مع التحركات الشعبية في تلك البلدان مثال على ذلك موقف العراق من سوريا عبر المبادرة بدعوة حكومتها للحوار مع المعارضة برعاية الجامعة العربية.

٣- ومن اهم الاهداف المنجزة للسياسة الخارجية في هذه المرحلة نلاحظ انتقال العراق من مرحلة رد الفعل التي رافقت اجواء التغير في ٢٠٠٣ الى مرحلة الفعل ومن شأن هذه السياسة ضمن مساراتها الحالية ويفضل تطوير العملية السياسية والامنية في العراق سيكون بمقدور السياسة الخارجية ان تشكل عاملاً رئيساً في تحقيق الازدهار الاقتصادي عبر المساهمة الفاعلة باستقدام الاستثمارات الاجنبية في هذه المرحلة التي يمكن ان تؤسس انطلاقاً اقتصادياً تجعل العراق في اقتصاد الدولي فعالاً واساسياً لما يمثله من

موارد نفطية ومعدنية وهذا يمثل جانباً اخر من انتصارات السياسة الخارجية العراقية مع التأكيد الصعوبات المحيطة الاقليمية والدولية.[١]

نستنتج مما تقدم هدف السياسة الخارجية لكل دولة الحفاظ على مصالحها وامنها واقامة علاقات جيدة مع دول الجوار[٢]:

١- حماية استقرار العراق والحفاظ على وحدة ارضه.

٢- اعادة العلاقات الثنائية الدبلوماسية مع دول العالم واشراك المجتمع الدولي في عملية اعادة اعمار العراق وتطويره.

٣- اعادة نشاط وفعالية البعثات الدبلوماسية العراقية وتعزيز المصالح العراقية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤- الانضمام من جديد للهيئات متعددة الاطراف والمشاركة في نشاطاتها .

٥- اقامة علاقات الصداقة وتعاون مع بلدان العالم كافة على اساس التكافؤ في المصالح.

وفي كل الاحوال فأن السياسة الخارجية العراقية في المرحلة القادمة سنواجه تحديات بالغة الصعوبة يتطلب منها انجازها ((فعلى قدر التحدي تولد الاستجابة)) تعقد الظروف المختلفة المحيطة بالاداء المؤسسات السياسة الخارجية، يجب ان تؤخذ بالحسبان في اي معادلة ترمي الى قياس اداء المؤسسات صنع السياسة الخارجية ودورها في خلق علاقات دولية مؤاتية للبلد وفي هذا المجال من المتوقع ان تحقق السياسة الخارجية العراقية في الفترة القادمة اختراقاً ايجابياً وخاصتاً في مجال الدفاع عن التجربة العراقية عبر اقناع القوى الخارجية المعينة سلمية وايجابية لضمان دعم هذه القوى للوضع العراقية الجديد او التزام جانب الحياد على الاقل من جهة وفي مجال توظيف الخبرات والامكانيات الدولية وخاصتاً الحليفة منها لتحقيق ذلك الاختراق من جهة اخرى.[٣]

---

(١) عبد الامير محسن جبار الاسدي، نحو بناء استراتيجية اقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، الجامعة المستنصرية، بلا تاريخ طبع ، ص٣.

(٢) دورين بنيامين هرمز، حيدر فوزي صادق، السياسة الخارجية العراقية رؤية في المعوقات والممكنات ، العدد ١٥، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية ، ص٨.

(٣) سعد سعدي، المنطلقات الاساسية للسياسة الخارجية العراقية بعد انتخابات ٢٠١٠، بلا عدد ، وحدة البحوث والدراسات، بلا تاريخ ، ص٥.

- كل ما تقدم نلاحظ ان العراق اعتمد على عدة اهداف في التعامل مع البيئة الخارجية واتجهت سياسة الخارجية في تنظيم نفسها وجهدها في سبيل تحقيق تلك الاهداف والمتعلقة في حفظ الامن والاستقرار وتعزيز التعاون ومنع تدخل في الشؤون الداخلية في العراق وزيادة تطور العراق اقليمياً ودولياً.

المطلب الثاني
العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية

نشأت السياسة الخارجية لمعظم الدول تلبية لمتطلبات تحقيق المصلحة الوطنية التوازي مع عدم المساس بالقواعد الدولية العامة التي تحكم العلاقات بين الدول فأن السياسة الخارجية دائمة التأثر وبشكل مستمر بالمدخلات التي توفرها ظروف البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

والامنية وتتأثر بعاملي القوة والضعف فالعراق يختلف عن الكثير من الدول اختلافاً جوهرياً ينجلى بعدم قدرة سياساته على ملاحقة التغيرات الهائلة التي احدثتها نظرات التحديث التي انطلقت في الخمسينات من القرن المنصرم.

فأنعكس ذلك على اوضاعه الداخلية والاقليمية اضطرارياً وعدم استقراره والسبب كثرة التغيرات السياسية الحاصلة له في تلك المرحلة وما تلاها اضافتاً الى عوامل متعددة اخرى اهمها وقوعه مع بعض دول المنطقة على خط تماس استراتيجي نفطي ويسمى ما بعد التاريخ.[١]

ومن الصعب اجراء تقسيم دقيق للعوامل التي تسهم في بناء الاستراتيجية لكن يمكن التأكيد على ان قوة الدولة لا يتركز على عنصر واحد وان العوامل الاقتصادية والبشرية والعسكرية وغيرها تعتبر الاساس لترصين القوة الوطنية لأية دولة.[٢]

أولاً/ العامل الجغرافي

يعد العامل الجغرافي في مقدمة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ، وهي من اكثر مقومات سياسة الدولة ثباتاً[٣] حيث وصف بسمارك الجغرافية على انها (العنصر الدائم في السياسة) ويعني ذلك انها الرافد الاساس لقدرة الدولة بما تمتلك وما تفتقر ضمن اقليمها من عوامل قوة او مسببات ضعف[٤] فالعراق يعرف بلاد الحضارات وارض السواد وبلاد النهرين دون الالتفاتة الى حجم التحولات الحاصلة وانعكاسها على التحولات الاقتصادية واعتماديات الانتقال في الاقتصاد العالمي من اقتصاد زراعي الى صناعي ومن ثم الى تقني متقدم حيث يفتقر العراق الى معظم هذه التحولات.

---

(١) حسين حافظ وهيب، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية، العدد ٤١، دراسات دولية، جامعة بغداد ، بغداد ، بلا تاريخ، ص١.

(٢) المصدر نفسه ، ص١.

(٣) علي محمد لفتة العتلاوي ، استراتيجية الامن الوطن العراقي ازاء التحديات الخارجية بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص٤٦.

(٤) احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص١٧٦.

حصل تحول في الجغرافية العراق خاصتاً بعد استقلال الكويت ١٩٦١ تنازل العراق عن نصف شط العرب بموجب اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ وبالتالي انتقل العراق من دولة متعددة المنافذ الى دولة شبه حبيسة.[١]

عند دراسة العامل الجغرافي لابد من التطرق ل :-

- الموقع.
- الحدود.
- المساحة.

١- موقع العراق بالنسبة اليابسة والماء

ويقصد به وقوع الدولة بالنسبة للماء واليابسة اي الموقع البحري والموقع البري حيث ان الموقع ثابت على الكرة الارضية لكن قيمته السياسية تتغير في اطار علاقة الاقليم او الدولة بجيرانه وهذا سيحدد اهمية الموقع الجغرافي وخاصتاً علاقة الاقاليم بمراكز الثقل الحضاري او السياسي في العالم.[٢]

الموقع غالباً ما يحدد شخصية الدولة ويسهم في رسم سياستها واستراتيجيتها على الصعيدين الداخلي والخارجية تطل معظم دول العالم على بحار او محيطات.

اما البعض الاخر كالعراق مثال على ذلك يقع ضمن المجموعة الثانية التي تعرف بالدول الداخلية او الحبيسة باستثناء اطلالته على شط العرب التي لا تتجاوز ١٥كم لذلك يوصف العراق بضيق الافق الجغرافي وتحديداً على مستوى قلة المنافذ الحدودية عموماً والبحرية خصوصاً.

السواحل مناطق التقاء حضارات ونجد ذلك في سكان موانئ المفتوحة اما سكان المناطق الداخلية ينعزلون عن مثل هذه المؤثرات والتيارات وتصبح رهينة علاقاتها مع دول الجوار ذات المنافذ البحرية اذ تتحول الى دول تابعة لها ولرغباتها.

وبدورها تؤثر على صنع السياسة الخارجية للدولة اهمية الموقع الاستراتيجي يتغير باستمرار بتغير الظروف الاقتصادية والسياسية وغيرها[٣] يستحسن ان تكون العاصمة في مركز الدولة لاسباب امنية واستراتيجية وان الدولة الممتدة طولياً يصعب السيطرة عليها وان الموانع

---

(١) حسين حافظ وهيب، مصدر سبق ذكره، ص٥-٧.

(٢) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٤.

(٣) حسين حافظ وهيب، مصدر سبق ذكره، ص٨-٩.

الطبيعية كالجبال والانهار لها تأثير على السياسة الخارجية بالنسبة للدول واصبحت كل دولة ترغب بأن تكون لها مثل هذه الحدود لكي تستطيع ان تدافع على امنها القومي[١].

وفي مرحلة الاحتلال الامريكي ٩-٤-٢٠٠٣ شهدت السياسة العراقية افقاً اقليمياً اضيق تمثل في عزل العراق كلياً عن نطاق الحركة الاقليمية واصبحت المملكة الاردنية البديل المكافئ لميدان الفعل السياسي والاقتصادي.

فأن المنافذ البرية للعراق التي تربط بالدول غير الاقليمية تمر عبر دول جواره دون استثناء وهذا محدد شديد الخطورة ليس فقط على الحركة الاقتصادية بل حتى على السياسة وذلك للارتباط الشديد بين العنصرين الاقتصادي والسياسي.[٢]

٢- الحدود

تعرف الحدود على انها تقسيم سياسي للمساحة البرية والبحرية والجوية على الصعيدين المادي والفكري بمعنى انها انقطاع جيوسياسي في وظيفة ذات سمة فعلية ورمزية وتخيلية فالحدود تؤدي دوراً مؤثراً وخطيراً على صناع السياسة الخارجية خاصة اذ كانت مواقع الثروة الطبيعية للبلاد تقع بالقرب منها والحدود العراقية مع دول الجوار غالباً تكون مثار نزاع وان معظم الابار النفطية هي من نوع الابار الممتدة بين اكثر من دولة جوار مثلاً تركيا وايران.

وكذلك مناجم الفوسفات والكبريت تقع بالقرب من الحدود مع المملكة الاردنية.

٣- المساحة :

عند قياس مقومات اية دولة وعلى اساس تساوي المقومات الجغرافية الاخرى. فالمساحة يمكن اذ تشكل الفيصل من حيث قيمة العمق الاستراتيجي الذي توفره المساحة سواء في حالة الحرب تستطيع الدولة الكبيرة المساحة ان تدافع عن نفسها. او في حالة السلم تعد المساحة الواسعة تقدم فرصة تنوع الموارد الطبيعية وكثيراً من الايجابيات الاخرى.

اما الدول الصغيرة او متوسطة المساحة ممكن ان تكون عرضة للهجوم من اتجاهات عدة خاصة اذ كان شكلها مستطيلاً ولها حدود برية كثيرة وليس لها عمق استراتيجي وهذا حال العراق جغرافياً وخاصتاً بعد فقدان عمقه الاستراتيجي بسبب السياسات العراقية المتبناه مع بعض دول جواره وهذه السياسات هي التي ينبغي تلافيها.

---

(١) نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص١٧٨-١٧٩.

(٢) حسين حافظ وهيب، مصدر سبق ذكره، ص١٠-١١.

وان مساحة العراق الاقرب ال الصفر وانخفاض مناسيب المياه وقلة هبوط الامطار وذلك لا يوفر موارد طبيعية رغم تنوع في جغرافية من مناطق جبلية واخرى سهلية رسوبية وصحراوية.[١]

بالاضافة الى ان المساحة تعتبر من عناصر القوة المكانية للدولة فأنها من الناحية العسكرية سمة المساحة تتيح فرص نشر المواقع الاقتصادية الحيوية وخاصة الصناعة على امتداد اقليمها ونشر مراكزها السكانية والمناطق الحيوية وبالتالي تساعد على تحقيق اهداف استراتيجية ايجابية لصالح الدولة.[٢]

نستنتج مما تقدم بأنه سوف تبقى عوامل الوهن الجغرافي نقطة الضعف الاساسية في العراق وهي تشكل عنصر ضغط على صناع السياسة الخارجية ما لم تتم معالجة بشكل فاعل وجاد.

وعلى الدبلوماسية العراقية ان تتبع سياسة داخلية وخارجية ناضجة ومتعلقة في التعامل مع المجتمع والدولة ودول الجوار على حد سواء ليس من منظور التفوق السلطوي لجماعة على اخرى في الداخل بل وفق مقياس التفاوت الواقعي في المعايير المشار اليها.

يجب ان تتسم السياسة العراقية بقدر اكبر من المهارة والقدرة على العمل في مسارات عدة بدلاً من تحديد مسار واحد فقط وهو ما رأيت عليه على الدوام.

وان الدول لا يتغير موقعها الجغرافي بل تتغير علاقات الدولة مع القوى الدولية وبصورة مستمرة وان هذه النقطة في التغيير هي الاساس في اعطاء الدولة اهمية استراتيجية.

على العموم يمكن القول بان العراق يمتلك مقوماً جيوبوليتكياً متميزاً في حيث المواقع والمساحة والموارد والمناخ فضلاً عن الاهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها مما جعله بلد معرض للاطماع والمخاطر، ولكن رغم هذه المقومات الا انه بالمقابل يواجه سوء الإدارة .

ثانياً// العامل الاقتصادي

ان الموارد الموجودة في الدولة تمثل واحدة من اهم قواتها السياسة واحدة من اهم اسباب في سياستها الداخلية وسياستها الخارجية لاحد سواء وتأتي الدولة بما لديها من موارد في داخل

---

(١) حسن حافظ وهيب، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

(٢) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٩.

ارضها خارجها والاخير تمثل مدى نفوذ الدولة في المجالات الاقتصادية السياسية خارج حدودها الاقليمية.[١]

يشكل العامل لاقتصادي دوراً كبيراً في تحديد اسس السياسة الخارجية للدولة فأن مستوى النمو الاقتصادي والصناعي والتجاري اصبح العامل الاكثر تأثيراً في نمط القوة ومظاهرها وبقدر تعلق الموضوع بالعراق فقد القيت ظروف الحرب والاحتلال بظلالها المقيتة على جميع مفاصل الحياة الاقتصادية بالقدر الذي تسبب به ظروف الحصار الاقتصادي الذي امتد لأكثر من ثلاث عشرة عاماً باضعاف بنية الاقتصاد العراقي فأن العمليات التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية (١٩٩١-٢٠٠٣)دمرت الاصول الثابتة لهذا الاقتصاد ثم سمحت لجهات محلية واقليمية ودولية نهب هذه الممتلكات او احراقها ولم توفر الحماية اللازمة للحفاظ على ثروات العراق.

على رغم ذلك يصنف العراق من الدول الغنية بسبب ما يملكه من ثروات طبيعية ضخمة النفط والغاز والفوسفات والموارد البشرية والمؤهلة وبسبب ما يتمتع من بيئة خصبة وملائمة لاقامة زراعة عمودية وافقية متطورة واعد بتحقيق الاكتفاء الذاتي لتحقيق فائض اقتصادي للتصدير الخارجي.[٢]

كما تتوفر في العراق انواع من المعادن والخامات الحديد والنحاس والمنغنيز والرصاص والزنك والملح والجبس الخام وكذلك يمتلك العراق ثروة حيوانية متنوعة وثروة سمكية ومزارع والتي تساهم في سد جزء من الاستهلاك المحلي.

اما في ما يخص السياحة فالعراق يحتل موقعاً سياحياً جيداً والتي تساهم بدور كبير في انتعاش الاقتصاد العراقي.

فيعتبر العراق اهم المواقع الدينية في العالم.[٣]

نستنتج من خلال ما تقدم بأنه العراق يتمتع بقاعدة واسعة من الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية وهي قاعدة تفوق ما تمتلكه الكثير من الدول حيث حقق تقدم واسع في مجالات التنمية الاقتصادية وانه قادر على بناء قاعدة اقتصادية وتقنية متقدمة ومتطور لو استطاع ترصين استراتيجية اقتصادية فعالة.

ثالثاً// العامل العسكري

---

(١) احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص١٨٥.

(٢) علي محمد لفتة الفتلاوي ، مصدر سبق ذكره، ص٥٠.

(٣) علي محمد لفتة الفتلاي ، مصدر سبق ذكره، ص٥٠

يعد العامل العسكري من العوامل المهمة في السياسة الخارجية فالدبلوماسية والقوة العسكرية يسيران جنباً الى جنب وليس للقوة العسكرية ثبات الجغرافية او الموارد الطبيعية فهي عرضة للتغيرات والثورات التكنولوجية.[١]

وبهذا تتغير القوة العسكرية وسيلة للسياسة الدولة تتقاسم الخصائص مع الوسائل الاخرى وان غرضها الاساسي الدفاع عن اهداف الدولة بواسطة التأثير على التوجيهات والادوار والاهداف وافعال الدول الاخرى.[٢]

فالعامل العسكري في العراق بعد ٢٠٠٣ يعد اكثر العوامل تعقيداً لما تعرض له من انهيار تام بعد الاحتلال الامريكي رغم ذلك العراق اليوم يمثل دولة في حالة الصيرورة تسعى لاستعادة هويتها التي دمرها الاحتلال واستعادة الادوات والوسائل التي تتيح له الباء وضمان امنه الوطني. حيث توجد عدة عوامل تساعد على ذلك من ناحية القوة البشرية التي تتمتع بارتفاع المعدلات الخصوبة والتوزيع الهرمي للسكان التي تغلب عليه الفئة الشبابية وان عدد سكان العراق حسب احصائية عام ٢٠١٤ (٣٦.٠٠٠.٠٠٠) مليون نسمة.[٣]

نستنتج مما تقدم بأن القوة العسكرية تعتمد اعتماداً اساسياً على القدرة الاقتصادية فالدولة تسعى الى بناء قوة عسكرية وتعتمد عليها اساساً في ضمان امنها فهي بحاجة الى قاعدة اقتصادية صلبة فنلاحظ هنالك علاقة وثيقة بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية.

على العموم يعتبر العامل العسكري من العوامل المهمة والمؤثرة في السياسة الخارجية الراقية وان اي خلل في بناء القوة العسكرية سيكون كارثياً على العراق ومعوقاً رئيسياً امام اي سياسة خارجية وسوف يؤثر عليها تأثيراً سلبياً.

كل ما تقدم نلاحظ هنالك العديد من العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية العراقية وهذه العوامل التي ذكرناها فيما تقدم كونها تتعلق بعهوامل اقتصادية وجغرافية وعسكرية وكل منها يؤثر على صناعة وتنفيذ سياسة العراق الخارجية بشكل او باخر.

المبحث الثاني
التحديات التي تواجه السياسة الخارجية العراقية

---

(١) احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٣.

(٢) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٩.

(٣) علي محمد لفتة حسين الفتلاوي، مصدر سبق ذكره، ص٥٢-٥٣.

هنالك عدة تحديات تواجه السياسة الخارجية العراقية وتنقسم هذه التحديات بدورها الى تحديات داخلية وتحديات خارجية.

المطلب الاول
التحديات الداخلية

واجهت السياسة الخارجية العراقية عدة تحديات كبيرة ادت الى الاخفاق او الى الاداء المتواضع للسياسة الخارجية العراقية في هذه المرحلة وقد انعكست ذلك سلباً على علاقات العراق الاقليمية والدولية ومن ابرز هذه التحديات

أولاً// ضعف التوافق السياسي بين وزير الخارجية السابق (هوشيار زيباري)* ورئيس الحكومة السابق (نوري المالكي).

ان السياسة الخارجية لبلد ما ماهي الا انعكاس للسياسة الداخلية لذلك البلد[١] وان تشكيل العملية السياسية في العراق قائمة على مبدأ التوافق[٢] ويجب التوافق في الرؤى والافكار والتوجهات ما بين وزير الخارجية العراق مع رئيس وزراء الحكومة الاتحادية لأن ذلك من شأنها ان تعكس سياسة العراق الخارجية بشكل اكثر جدية ويكون وزير خارجية العراق هو المنفذ الحقيقي لتوجهات وافكار وسياسة الحكومة المنتخبة وهذا ما حصل فعلاً بين وزير الخارجية الدكتور ابراهيم الجعفري ورئيس الحكومة الدكتور حيدر العبادي لأنهما من توجه وحزب واحد إلا أن الحكومة السابقة افتقرت الى ذلك إذ أن التوجهات ورؤى وافكار وخلفيات رئيس الحكومة الاتحادية السيد نوري المالكي كونه من حزب الدعوة الاسلامي يتلف عن اهداف وافكار وزير الخارجية السابق السيد (هوشيار زيباري) كونه من حزب الديمقراطي الكردستاني وقد ادى هذا الاختلاف الى جملة من المشاكل والتطورات لتشكل نقاط ضعف في عمل الوزارة الخارجية العراقية ، على العكس نجد زيادة قوة العلاقة اقليم كردستان بالمحيط العربي والاقليمي والدولي على حساب الحومة المركزية في بغداد وبالاضافة كسب ود وتعاطف المجتمع الدولي مع اقليم كردستان وظهر ذلك في ازمة الاقليم مع داعش.[٣]

---

*وزير الخارجية هوشيار زيباري مرشح عن الحزب الديمقراطي الكردستاني تقلد منصب وزير الخارجية من فترة (٢٠٠٣-٢٠١٤) خلال فترة حكم كلاً من اياد علاوي وابراهيم الجعفري ونوري كامل المالكي.

(١) عبد الامير محسن جبار الاسدي . نحو بناء استراتيجية اقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣، بلاد عدد ، بلا طبعة ، بلا تاريخ ، ص٤.

(٢) دورين بنيامين حرمز، حيدر فوزي صادق، مصدر سبق ذكره ، ص٤٣.

(٣) أ.د. عبد الامير محسن جبار الاسدي، مصدر سبق ذكره، ص٥.

ثانياً// استمرار التنازع في الصلاحيات الدستورية بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان:

ان العلاقة بين الحكومة الاتحادية وبين حكومة اقليم كردستان تتكون من شقين الاول (دستوري) والثاني (سياسي)[١]، لم تجر اية اشارة في الدستور العراقي الدائم واعتماد الفيدرالي كأسلوب لتنظيم العلاقة بين السلطات الفيدرالية (الاتحادية) وسلطات الاقاليم.[٢] حيث نصت المواد (١١٠-١١٢-١١٥-١٢١) التي حددت اختصاصات الحكومة الاتحادية وسلطات الاقليم ، حيث نصت المادة (١١٥) على ((كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم والصلاحيات الاخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم تكون الاولوية فيه لقانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم وفي حالة الخلاف بينهما[٣] ، المواد الدستورية (١١٥-١٢١) قيدت السلطة الاتحادية امام السلطات الاقاليم وهذه المواد هي التي اربكت العلاقة بن الحكومة الاتحادية المركزية في بغداد وحكومة اقليم كردستان ونعكس ذلك سلباً على علاقات العراقية الخارجية.

اما النسق الثاني (السياسي) يعتبر هو الاهم والاخطر في تحديد العلاقات بين الحكومة الاتحادية في بغداد وبين حكومة اقليم كردستان يتركز في نوعية ادراك الوعي السياسي بين السياسيين وخاصتاً حكومة الجعفري وحكومة المالكي لأنه تعتبر حكومة السيد (اياد علاوي) هي الاولى وكانوا غير مستعدين للوصول الى نقاط مشتركة تؤدي الى تفكيك المعادلات الصعبة واثبتت السنوات الخمس او الست الماضية ان الازمة في الاساس هي ازمة دستورية بخصوص تدعيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وبين حكومة اقليم كردستان لكن السائد هو عدم الثقة والخوف واستثمار الفرص واستغلالها على وفق المصالح السياسية بالاضافة الى ذلك الحرية الكبيرة والمبالغ بها لحاكم اقليم داخلي وهو السيد مسعود البارزاني باقامة علاقات كبيرة تفوق حجم الاقليم ومكانته داخل العملية السياسية العراقية حيث كان وزير الخارجية هوشيار زيباري دور في تسهيل مهمة ايصال وارسال دعوات الزيارات الرسمية لرئيس الاقليم السيد البارزاني سواء في الاردن أو تركيا او فرنسا وكل ذلك على حساب دور الحكومة الاتحادية.[٤]

---

(١) المصدر نفسه، ص٦.

(٢) م.د سداد مولود سبع ، م.د هيفاء احمد محمد ، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الداخلية: المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية، مركز دراسات الدولية، العدد ٤١، جامعة بغداد، بغداد، ص٧.

(٣) الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.

(٤) عبد الامير محسن جبار الاسدي، مصدر سبق ذكره، ص٦.

المطلب الثاني
التحديات الخارجية

اضافة الى التحديات الداخلية هنالك تحديات خارجية ايضاً تمثل بمشكلة المياه والارهاب.

الفرع الاول:- مشكلة المياه

ان مشكلة المياه بين العراق وتركيا ليست مشكلة حديثة او طارئة بل هي قديمة برزت الى الوجود بعد انهيار الدولة العثمانية في اعقاب الحرب العالمية الاولى وقيام الدولة العراقية ومن ثم

تول نهري دجلة والفرات من نهرين وطنين الى نهرين دوليين وان مشكلة المياه كانت ولا تزل احدى القضايا الفاعلة في طبيعة العلاقات العراقية التركية تحديداً واتجاهاً نحو التعاون او الصراع حسب متطلبات المرحلة ومتطلبات الدور[١] وتعد المياه من المصادر الرئيسة وثروة مهمة للانشطة الاقتصادية والاجتماعية وعاملاً مهماً للحفاظ على الامن المائي والغذائي للدول من خلال اقامة المشاريع الزراعية والصناعية ومشاريع تطوير الثروة الحيوانية ومشاريع انتاج الكهرباء واصبحت مشكلة المياه واحدة من اسباب الصراع السياسي بين الدول المتشاطئة على نهر واحد او اكثر كما هو الحال مع العراق وتركيا وسوريا[٢] حيث اصبحت من القضايا المهمة والرئيسة المشتركة بين الدول الثلاثة وهي دائماً مصدر النزاع بين هذه الدول في العديد من الاوقات كادت تؤدي لى نزاع المسلح بينهم في فترات مختلفة ويعد نهر دجلة والفرات المصدر الرئيس الذي يعتمد عليها كل من العراق وسوريا في الاستخدامات الزراعية والصناعية والمنزلية وقت زادت في العقود الاخير ازمة المياه بسبب ما فعلته تركيا حيث انشأت سدود كبيرة مما ادى الى انخفاض منسوب المياه في العراق وسوريا.[٣]

تركيا تعد مياه نهري دجلة والفرات مياه تركية لكون منابعها تقع اخل اراضيها وهذا يناقض اتفاقية الامم المتحدة ١٩٧٢ في حين يرى العراق هذه المياه دولي وله حق تاريخي وان نهري دجلة والفرات الى الان لا يخضعان لأي اتفاق سياسي او قانوني يحفظ الحقوق تركيا دون انتقاص بصفتها دولة منبع ويعود السبب في رفض تركيا المستمر للتواصل الى اتفاق مع سوريا والعراق الى عدة اسباب: [٤]

١- الاخلافات السورية العراقية واستغلالها من قبل تركيا لمصلحتها بوصفها عاملاً ضغط ضعيف لا يؤثر فيها.
٢- خروج العراق من المعادلة الاقليمية بسبب طبيعة الحروب التي خاضها ووقوع تحت الاحتلال.
٣- تركيا لا تعد نهري دجلة والفرات نهران دوليات بل هما داخليان عابران للحدود.

---

(١) تلا عاصم فائق، اثر المتغير الامريكي في العلاقات العراقية – التركية، مركز الدراسات الولية، العدد ٥٤، جامعة بغداد ، بغداد، ص١٢-١٣.

(٢) المصدر نفسه ، ص١٣.

(٣) علي محمد لفتة حسين الفتلاوي، استراتيجية الامن الوطني العراقي ازاء التحديات الخارجية بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية بغداد، ٢٠١٥، ص١٤٣.

(٤) تلا عاصم فائق، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

بالاضافة الى ما تقدم اعتبار المياه مورداً استراتيجياً في منطقة الشرق الاوسط وحاجة المنطقة الى المياه اكثر من اي منطقة اخرى اذا اسهم العديد م العوامل في تفاعل ازمة المياه هي :-[1]

١- الجفاف الذي يضرب المنطقة منذ السنوات عدة.

٢- التصحر والزيادة في عدد السكان والامن الغذائي.

٣- انشاء السدود في الحوض الاعلى دجلة والفرات من قبل تركيا.

الوهن يبدو شديد الوضوح في موضوعة المياه اذ أن معظم مصادر المياه والتي تعد ثروة وطنية شديدة الخطورة على مستقبل التنمية تقع خارج الحدود العراقية وبالتحديد في تركيا وايران فضلاً عن مرور نهر الفرات عبر الاراضي السورية ومعروف ما يشكله هذا الخاتمة من تقيد الحرية الحركة التقوية في البلاد وما يتطلبه هذا الامر من تقديم تنازلات لا تقل خطورة عن حجم وتأثير المياه ذاتها على مستقبل الحياة.

وعلى صناع السياسة الخارجية ان يتذكروا باستمرار فكرة مبادلة النفط العراقي بالمياه التركية الى جرى بموجبها الشروع بالسدود والخزانات المعروف على نهري دجلة والفرات (مشروع الغاب واليسو)[*] .

دون الاشارة الى تجويل مجاري الانهار من قبل ايران.[2]

ولمعالجة هذا الوهن لابد على العراق عدم الاعتماد الكلي على المعاهدات الدولية الى تنظيم العلاقة المائية ولابد من القيام بمشاريع اروائية علاقة توفر بيئة عراقية صالحة للزراعة الاجيال القادمة من خطري التصحر والضغط الاقليمي.

الفرع الثاني:- مشكلة الارهاب

---

(١) حسين عليوي عيشون، مشكلة المياه في الوطن العربي، واثرها على الامن القومي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٢، ص٥١.

(*) مشروع الغاب:- اكبر مشروع تنموي في تاريخ الجمهورية الركية ويتضمن اقامة عدد من السدود منها (١٧) سداً على الفرات و(٤) على دجلة و(١٧) على محطة للطاقة الكهربائية ومشروعات اخرى منوعة في قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات والاتصالات.

(٢) حسين حافظ وهيب، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية (دراسة في العاملين الجغرافي والبشري) مركز دراسات الدولية، العدد ٤٤، جامعة بغداد ، بغداد، ص١١.

بدون شك ان الارهاب ظاهرة قديمة فقد ارتكبت الجرائم منذ بدء الخليقة ويعد الارهاب[*] ومن اهم المتغيرات الدولية التي ظهر تاثيرها في الساحة الدولية.

ان الارهاب الدولي لا يزال يمثل اكبر التحديات التي تواجه البشرية في القرن الواحد والعشرين واحد المناطق الحيوية للارهاب الدولي واليات التاطي نحو تهديد انموذج الدولة وهو العراق فمنذ ٩ نيسان ٢٠٠٣ والجماعات الارهابية تعمل على تدمير الانسان والمجتمع والدولة في العراق وقام التنظيم عند مقتل قادته الى اختيار قادة مباشرتاً خلفاً له حث قتل الزرقاوي ٧ حزيران ٢٠٠٦ وفي ١٢ حزيران ٢٠٠٦ تم اختيار ابو حمزة المصري وفي ١٥/تشرين الاول/٢٠٠٦ تم تشكيل ما يعرف بمجلس (شورى المجاهدين) والذي ضم مجموعة من الفصائل المسلحة التي بدأت تستبيح الدم العراقي واستمر سياسة التشنج بين القاعدة وقسم من العشائر العراقية مما ادى الى رفض العشائر لهذا المجلس حيث تشكلت الصحوات في كل الانبار والموصل وصلاح الدين وحاربت التنظيم.[١]

وفي ١٥ تشرين الاول ٢٠٠٦ تم تشكيل ما يعرف بالدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) وفي ١٩ نيسان ٢٠١٠ تم اختيار ابو بكر البغدادي خلفاً عن ابو عمر البغدادي وقد نفذ التنظيم عمليات ارهابية واسعة وكبيرة في العراق منها عملية السرقة البنك المركزي وتفجير وزارة العدل واقتحام سجن ابو غريب وسجن الحوت وبعد اشتداد العمليات المسلحة في سوريا تم اعلان عن تشكيل (جبهة النصرة) ويعتبر هذا ذراعاً مسلحاً للتنظيم في اواخر ٢٠١١ وتم دمج جبهة النصرة مع تنظيم داعش في العراق وسوريا وبعد اشهر من تشكيلها نمت قديتها لتصبح من اقوى التنظيمات الارهابية وفي ١٠ حزيران ٢٠١٤ سيطر على اراضي واسعة منن العراق ودخل مدينة الموصل ويعتبر داعش من اخطر واقوى تنظيم ارهابي في العالم وبذلك اصبح العراق

(*) الارهاب: ان الذي تغير في الارهاب هو الاشكال المبتكرة له وعليه فان اشكال الارهاب هي المستحدثة اما مضامينه فهي قديمة وان اول المجاميع الارهابية التي عرفها التاريخ هم المتطرفين اليهود ويطلق عليهم (اليساريين) اما في القرن العشري ارهاباً ومارسه القادة المستبدون ارهاب لأخماد مناوئيهم كما ظهرت حركات تتبنى الارهاب لتخريب الانظمة الاقتصادية والسياسية في بلدانهم ومع بداية القرن الواحد والعشرين شهد اكبر عملية ارهابية تمثلت هجمات ١١ أيلول في الولايات المتحدة والتي كانت سبب لمرحلة جديدة من مراحل التاريخ الاكثر دموية.

(١) علي محمد لفتة حسين الفتلاوي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨.

ساحة عالمية لتجمع الارهابيين من مختلف انحاء العالم مما شكل ابرز تحدي تواجه الحكومة العراقية.[١]

ان الارهاب الدولي العابر للحدود لا يزا يلحق الالم والمعاناة حياة الناس في جميع انحاء العالم والتي تؤثر بشكل عشوائي على الناس الابرياء ان الارهاب اليوم وخصوصاً الموجه من قبل داعش تجاه الشعب والمجتمع والدولة العراقية بات اكبر التحديات التي تواجه الدولة العراقية من جهة ويهدد الامن الاق‌ليمي في منطقة الشرق الاوسط من جهة اخرى.[٢]

اللواء الركن المتقاعد (د. عماد علو) بين ان الحضور العسكري الدولي واسع النطاق والمتمثل بالتحالف الذي تشكل بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وبمباركة من لدن الامم المتحدة زاد الامر تعقيداً على صعيد الاقليمي اثر مباغتة الاستراتيجية لتنظيم داعش باجتياحه ٤ محافظات عراقية في ١٠ حزيران ٢٠١٤ وتهديد للعاصمة بغداد وعاصمة اقليم كردستان اربيل وارتكب انتهاكات واسعة بحق المدنيين.[٣]

ولهذا اجتمع قادة العالم في مؤتمر القمة الذي عقد في ايلول ٢٠٠٥ و٢ ايار ٢٠٠٦ الامين العام اقترح في تقريره الذي كان تحت عنوان (معاً ضد الارهاب) توصيات استراتيجية عالمية لمكافحة الارهاب وتتمثل:

١- التدابير الرامية الى معالجة الظروف المؤدية الى انتشار الارهاب.
٢- تدابير منع الارهاب ومكافحته.
٣- تدابير الرامية الى بناء قدرات الدولة على منع الارهاب وتعزيز دور منظومة الامم المتحدة في هذا الصدد.
٤- تدابير الرامية الى ضمان احترام حقوق الانسان وسيادة القانون بوصفه الركيزة اساسية في مكافحة الارهاب.

---

(١) علي محمد لفتة حسين الفتلاوي، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٨-١٢٩.

(٢) حسين علاوي خليفة، (دور التعاون الدولي في استراتيجية مكافحة الارهاب، تطبيق مقارن للامن الوطني العراقي) ، ندوة ، قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية ، بيت الحكمة، بغداد، ٢٥ /١١/ ٢٠١٥.

(٣) عماد علو، التعاون الدولي في مكافحة الارهاب (قراءة في الموقف الاقليمي والدولي من الحرب على تنظيم داعش)، ندوة ، مركز دراسات السياسية والاستراتيجية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٥/١١/٢٥، ص بلا.

ولنقل الاهتمام بمكافحة الارهاب من دائرة التعريف والتحليل الى دائرة العمل والتطبيق وانطلاقاً من ذلك عقد في ١٢-١٣ أذار ٢٠١٤ مؤتمر بغداد الدولي لمكافحة الارهاب من مفرزات المؤتمر وعبر توصياته التي دعا في احد نقاطه المفصلية الى ((اعتماد استراتيجية وطنية تتضمن الجوانب القانونية والامنية بالاضافة الى معالجة كافة اسبابه الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية) وذلك من خلال انتهاج تأسيس لنهج بحث جديد في مكافحة الارهاب في العراق.[١]

وكذلك التحالف الرباعي او غرفة العمليات بغداد وهو عبارة عن مركز استخباراتي مقره في بغداد نشأ نتيجة تحالف استخباراتي دولي بين كل من ايران والعراق وسوريا وروسيا ظهر تنظيم داعش في العراق ٢٠٠٣ وتوسع في سوريا سنة ٢٠١٣ وفي عام ٢٠١٤ دعت الولايات المتحدة الى تشكيل تحالفاً دولياً لمواجهة تنظيم داعش وفي نهاية سبتمبر ٢٠١٥ قررت روسيا وايران والعراق وسوريا على انشاء مركز معلوماتي يضم ممثلي هيئات اركان جيوش الدول الاربع ويتركز العراق لمدة ٣ اشهر ومن ثم يتناوب ادارة المركز بين هذه الدول والهدف منه توحيد الجهود دول المنطقة في مواجهة الارهاب وتنظيم داعش من خلال تسيق العمليات وادارة قوات روسية وعراقية وايرانية وسورية في محاربة داعش.[٢]

اضافة الى هذا اصدر مجلس الامن القرار المرقم (٢١٧٠) ١٥ اب ٢٠١٤ والذي جاء تجديد لمطالبة الدول بتنفيذ القرار (١٣٧٣) في عام ٢٠٠١ يقضي بفرض عقوبات اقتصادية على الجماعات والدول الداعمة للحركات الارهابية ومنع التعامل معهم دون الاشارة الى عمل عسكري مما جعل القرار غير مؤثر على تنظيم وذلك لعدة اسباب اهمها انه جاء متأخراً بالنسبة لمنع السفر للمسلمين لأنه اعداد كبيرة منهم دخلت سوريا والعراق رغم ان القرار جاء تحت البند السابع فأن روسيا اعتبرت بأنه لا يسمح باستخدام القوى اذ ترى روسيا ان ليس هنالك ارهاب منبوذ واخر غير منبوذ ي اشارة الى المعارضة السورية وهذا ما جعل الموقف الدولي لمحاربة الارهاب متردداً.[٣]

نستنتج مما سبق بأنه التنظيمات المتشددة الموجودة في العراق حصلت على دعم مادي من جهات اقليمية ودولية وحتى من جهات داخلية واصبحت تهدد النسيج المجتمعي العراقي

---

(١) حسين علاوي خليفة، مصدر سبق ذكره، ص بلا.

(٢) التحالف الرباعي ٢٠١٧/٢/٢٢، https://ar.wikipedia.org/wiki/

(٣) القرار الاممي ، ٢٠١٧، المدلولات والابعاد، شبكة الاعلام العراقي ، ٢٠١٤/٨/١٧ على الموقع

http://www.gmn.iq/articles/view

وعليه اصبح الارهاب العابر للحدود تمثل اهم التحديات التي تواجه العراق والسياسة الخارجية العراقية.

المبحث الثالث

سياسة العراق الإقليمية والدولية واثرها على السياسة الخارجية العراقية

ان التحولات الجذرية التي شهدتها الساحة العراقية وخاصتاً بعد الاحتلال رتبت الى حدوث تغيرات على الصعيدين الإقليمي والدولي .

المطلب الأول

على الصعيد الإقليمي

ان الدور الإقليمي للدولة يختلف باختلاف النظام الإقليمي وخصائصه اولاً، أي توزيع مفردات القوة داخل النظام الإقليمي، ووجود قوة إقليمية واحدة او أكثر مناوئة او منافسة لها متساوية معها في القوة ثانياً، والمصالح العالمية في النظام الإقليمي ثالثاً ، ونمط وطبيعة الإمكانات والقدرات الذاتية للدولة داخل المنظومة الإقليمية رابعاً ، وخصائص الوضع الاستراتيجية للمنظومة الإقليمية خامساً ، ودرجة الاستقرار والتماسك في بنية النظام الإقليمي

سادساً ، ونوعية القيادة الإقليمية سابعاً ، وطبيعة المصالح والاهداف الإقليمية ثامناً ، وفي ضوء هذه العوامل يمكن تحديد دور الدولة فيما اذا كان اقليمياً ام دولياً ، تابعاً او مستقلاً [١]

ويعد معرفة هذه العوامل وتحديد دور الدولة سوف ندرس المتغير الإقليمي

- **سياسة العراق الإقليمية تجاه تركيا**

اثرت في طبيعة العلاقة العراقية – التركية مجموعة قضايا استراتيجية لها أهمية كبيرة كان لها الأثر الفاعل في مسيرة اتجاه العلاقات نحو الصراع او التعاون وفقاً لطبيعة الأهداف او المصالح المنشودة لكل من تركيا والعراق وتمثلت هذه القضايا في موضوعين اساسين هما قضية المياه وقضية الاكراد.[٢]

هنالك الكثير من المشتركات بين البلدين ، من حدود مشتركة الى قوميات والثقافة فضلاً نهران ينبعان من تركيا الى العراق لذا يجب تطوير العلاقة بين البلدين ولا سيما في ظل الاحداث والمتغيرات التي تشهدها المنطقة .

فهنالك الكثير من قضايا التعاون بين البلدين فضلاً عن قضايا اختلاف بين البلدين [٣].

على الصعيد الاقتصادي يرتبط البلدين بعلاقات تجارية واسعة النطاق تأخذ شكل استيراد العراق البضائع التركية وبكميات كبيره بما جعل بقعة العبور بين البلدين من اهم المناطق التجارية التي تشهدها حركة دخول الشاحنات التركية الى العراق بشكل يومي وكبير بالمقابل فان العراق يصدر النفط المستخرج من كركوك عبر أنبوب النفط الذي يمر عبر الأراضي التركية وصولاً الى ميناء جيهان حيث يصدر الى انحاء العالم ومع زيادة قدرة العراق على التصدير وضرورة منع منافذ جديدة فقد تقرر فتح خط أنبوب نفطي اخر وانبوب نقل الغاز عبر تركيا ليكون عاملاً من عوامل توثيق الروابط الاقتصادية بين البلدين الجارين وبما يعود بالمنفعة المشتركة عليها [٤]

على الصعيد الاقتصادي اذ يرتبط البلدان بعلاقات تجارية واسعة تأخذ شكل استيراد العراق للبضائع التركية بكميات كبيرة بما جعل نقطة العبور بين البلدين من اهم المناطق التجارية التي تشهد حركة دخول الشاحنات التركية الى العراق بشكل يومي وكبير وبالمقابل فأن العراق

---

(١)دين جواد الجبوري ، مصدر سبق ذكره ،ص٤

(٢)لأعاصم فائق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨ .

(٣) قاسم حسين الربيعي . العلاقات العراقية – التركية ، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية ، ٢٠١٥/٦/١٤، ص بلا .

(٤) العلاقات التركية العراقية https://ar.wikipedia.org/wiki/

يصدر المستخرج من كركوك عبر أنبوب النفط الذي يمر بالأراضي التركية وصولاً الى ميناء جيهان حيث يصدر الى انحاء العالم ومع زيادة قدرة العراق على التصدير وضرورة فتح منافذ جديدة فقد تقرر فتح خط أنبوب نفطي اخر وانبوب نقل الغاز عبر تركيا ليكون عاملاً من عوامل توثيق الروابط الاقتصادية بين البلدين الجارين وبما يعود بالمنفعة المشتركة عليهما [١] بالإضافة الى ذلك فان ارتفع حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا من عام ٢٠٠٣ – ٢٠١٢ وبشكل هائل وبقفزات متتالية من ٩٠٠ دولار الى ١٢ مليار دولار واصبح العراق ثاني اكبر مستورد من تركيا بعد المانيا وبلغت قيمة الصادرات التركية اليه حوالي ١٢ مليار دولار بعد ٢٠١٣ وتشير الإحصاءات الى امتلاك العراق ما يؤهله يصبح اكبر مستورد من تركيا

اما على الصعيد الاستثماري نمت العلاقات الاقتصادية بينهما وخاصتاً مرحلة بناء العراق والتي أعيقت الغزو الأمريكي وتحول العراق بعدها الى واحد من الأسواق المفضلة لدى المستثمرين الاتراك وقد استفادت الشركات التركية مختلف اختصاصاتها القطاعية من هذا الانفتاح ففتحت افرعاً لها في العراق وارتبطت بشركات عراقية بعقود طويلة الاجل او نفذت مشاريع ضخمة او اضافت الأسواق العراقية الى قائمة أسواقها المستخدمة بالصادرات ونتيجة الى ذلك وصل عدد الشركات التركية العاملة او المرتبطة بالسوق العراقية الى حوالي ١٥٠٠ شركة غالبيتها مرتبطة بقطاع الانشاءات والمقاولات التي قامت حتى نهاية عام ٢٠١٣ بتنفيذ حوالي ٨٢٤ مشروعاً في العراق بقيمة اجمالية تبلغ حوالي ١٩.٥ مليار دولار وعلى مستوى الطاقة تستورد تركيا من ٧٠% من حاجاتها من الطاقة من الخارج (٩٩% من الغاز واكثر من ٩٠% من النفط الخام) وهي تعتمد في جزء كبير منها على بلدين فقط هما ايران وروسيا بنسبة ٧٤% من الغاز و ٤٥% من النفط وفقاً للارقام عام ٢٠١٢ .

وفق ذلك ان تركيا تعاني من نقص الطاقة في المقابل انه العراق يمتلك اكبر خامس احتياطي في النفط في العالم ويحتل العراق منذ عام ٢٠١٢ موقع ثاني اكبر منتج للنفط في أوبك [٢]

إضافة الى هذا التعاون هنالك أيضاً قضايا الاختلاف بين البلدين والتي تتجسد بمشكلة المياه بالإضافة الى علاقة تركيا بالاقليم .

المشكلة او القضية الأولى والمتمثلة بمشكلة المياه كما ذكرنا سابقاً فأن منذ اكثر من أربعين عاماً وما يزال ملف المياه مفتوحاً بين تركيا والعراق رغم من هنالك كانت مفاوضات حول

---

(١) موسوعة ويكيبيديا ، العلاقات التركية العراقية https://ar.wikipedia.org/wiki/

(٢) قاسم حسين الربيعي ، مصدر سبق ذكره، ص بلا .

مياه نهر الفرات بين العراق وتركيا وكانت اجتماعات وأصبحت دورية دون ان تتمخض عن حل مناسب واضحت مشكلة المياه قائمة بين العراق وتركيا كانت تزداد تأزماً وتعقيداً .

وأن المشكلة الأساسية تتمثل في مشروع جنوب شرق الاناضول المسمى (القاب) الذي اضافته تركيا على منابع ومجاري نهري دجلة والفرات في هضبة الاناضول وأنشأت (٢١) سداً وعدداً من محطات لتوليد الطاقة الكهربائية [١]

بالإضافة الى ما تقدم فأن اهم أسس الموقف التركي [٢] : -

١- ترى تركيا بان المياه الدولية هي التي تشكل خطراً حدودياً بين دولين او اكثر لذلك فان دجلة والفرات نهرين تركيين وان مياههما ليست دولة مشتركة بل (مياه وطنية عابرة الحدود)

٢- ان تركيا السيادة المطلقة على مياه النهرين وتعدهما ثروة وطنية اسوه بالنفط .

٣- عدم ميولها بمبدأ قسمة المياه بينهما وبين سوريا والعراق وترى بان ما تحرزه من مياه للاخرين هو تضخمية منها وتطرح بدلاً عن ذلك فكرة الاستخدام الأمثل لمياه النهرين .

٤- عد حوضي النهرين حوضاً واحداً او من ثم فان دجلة والفرات هما رافدين رئيسيين لنهر دولي واحد هو شط العرب وليس نهرين منفصلين .

كانت ولا زالت مشكلة المياه بين العراق وتركيا ليست حديثة او طارئة بل ظهرت بعد انهيار الدولة العثمانية في اعقاب الحرب العالمية الأولى وقيام الدولة العراقية ومن ثم تحول نهري دجلة والفرات من نهرين وطنين الى نهرين دوليين [٣]

اما القضية الأخرى علاقات تركية مع إقليم كردستان بعد تأزم العلاقات بين الحكومة المركزية وحكومة الأقاليم خلال الفترة السابقة انفتحت تركيا مع حكومة الأقاليم وقامت بتوقيع اتفاقية بتصدير النفط من الأقاليم الى تركيا على الرغم من اعتراض الحكومة المركزية على هذه الاتفاقية اذا قامت بمد أنبوب للنقل النفط من الإقليم وحسب التصريحات ان هذه الانبوب ينقل ٥٠٠ الف برميل شهرياً [٤]

---

(١) قاسم حسين الربيعي ، مصدر سبق ذكره ، ص بلا .

(٢) حميد فارس حسن ، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب البارده ، أطروحة دكتوراه . كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص٢٤.

(٣) كوثر طه ياسين . العلاقات العراقية – التركية في المدة مابين (١٩٩٠ – ١٩٩٨) رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ١٣ .

(٤) قاسم حسين الربيعي ، مصدر سبق ذكره ، ص بلا .

بالإضافة الى ذلك القضية الكردية حيث تعد القضية الكردية في تركيا من القضايا الرئيسية التي تشغل صانع القرار على المستوى السياستين الداخلية والخارجية لانها تدخل ضمن اطار مفهوم ما يسمى بـ ((قومية السياسة الخارجية)) اذ ان هنالك مبادئ رئيسية يتضمنها هذا المفهوم والقضية الكردية في تركيا مسئله لم تتناولها الدساتير التركية الثلاثة (١٩٤٤- ١٩٦١ – ١٩٨٢) ولكن تطورت القضية الكردية بعد ذلك وخاصة بعد ١٩٧٧ [١]

علاوة على ما تقدم نجد هنالك نوعاً من العلاقات الصراعية او التنافسية بين تركيا والعراق اتخذت اشكالاً عدة منها [٢] : –

١- الخلافات المستمرة حول المياه مع سوريا والعراق بسبب مشروعات السدود التركية الكثيرة كما ذكرنا سابقاً .

٢- التدخلات العسكرية التركية المستمرة في شمال العراق تحت ذريعة مطاردة المليشيات ومسلحي حزب العمال الكردستاني التركي (المعارض) وبسب الحرب الدائرة بين الحكومة التركية وهذا الحزب الذي يحتمي عادة في شمال العراق اذ الإقليم الكردستاني العراقي الذي يوفر ملاذاً امناً لمسلحيه تدخل القوات التركية الأراضي العراقية معتدية على السيادة الوطنية العراقية واحياناً يكون هنالك تنسيق مع الحكومة العراقية المركزية في بغداد او حكومة كردستان واحساناً أخرى يكون التنسيق تركياً امريكياً بحتاً ضمن المصالح المشتركة والمتبادلة بين وشنطن وانقرة .

٣- التدخل التركي في شؤون العراق بذريعة حماية الأقلية التركمانية وهذا التدخل ضهر بوضوح شديد الخلاف الذي تفجر داخل البرلمان العراقي بسبب قانون انتخابات المحافظات وحرص الحزبان الكرديان المشاركان في السلطة (الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود برزاني) على المطالبة بضم محافظة كركوك التي تتركز فيها الأقلية التركمانية الى إقليم كردستان ورفض التركمان والعرب الاشوريين أبناء المحافظة لهذه الرغبة والحرص على عدم المساس بوضع كركوك كمحافظة عراقية .

اما في ما يخص موقف تركيا من تنظيم داعش الإرهابي بعد الاحداث التي شهدها العراق في ٢٠١٤/٦/٩ ودخول تنظيم داعش الإرهابي الى العراق والسيطرة على بعض المناطق بالعراق اذ كان موقف تركيا من داعش الإرهابي غير واضح على الرغم من مشاركة تركيا في

---

(١)احمد نوري النعيمي . القضة الكردية في تركيا والواقع والمستقبل ، مجلة دراسات دولية ، سلسلة دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد ٤٨ ، ٢٠٠٣ ، ص ١ .

(٢) تلا عاصم فائق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠ – ٢١ .

مؤتمر جدة الذي صدر عنه بيان مشترك من قبل الدول المشاركة بمحاربة تنظيم داعش الإرهابي في المؤتمر لكن تركيا لم توقع على البيان الختامي [١]

وعليه يمكن القول بان بالرغم من وجود تعاون بين البلدين هنالك ايضاً قضايا اختلافات فيجب تطوير العلاقات بين البلدين وعلى وفق نظرية وزير الخارجية العراقية الدكتور إبراهيم الجعفري((تمجيد المختلف وتفعيل المشترك)).

المطلب الثاني
سياسة العراق الدولية تجاه الولايات المتحدة الامريكية

عندما تم رفع الحصار عن العراق الولايات المتحدة الامريكية لاقت انتقادات لاذعة من المجتمع الدولي بعد عدم اكتشاف أي أسلحة دمار شامل في العراق وتحول العراق الى ساحة من الصراعات والتصفيات بين الكتل السياسية من جهة وبين التنظيمات الإرهابية من جهة أخرى بعد الغزو قبل انسحاب القوات الامريكية من العراق وقعت الولايات المتحدة اتفاقية حلف بين البلدين وذلك في عهد رئيس مجلس الوزراء السابق (نوري المالكي) ، انسحبت القوات الامريكية من العراق سنة ٢٠١١ الا ان بعد انسحاب القوات الامريكية ساءت الأوضاع في العراق كثيراً ابان عهد حكم (نوري المالكي) حيث استغل ذلك التنظيمات الإرهابية الموجودة في سوريا حيث تمكنت هذه التنظيمات في سنة ٢٠١٤ من السيطرة على مناطق واسعة في العراق وبدأ التنظيم يشن حرب واسعة وقوية ضد حكومة بغداد وثم إقليم كردستان شمال العراق وهذا مما استدعى الولايات المتحدة لفرض حصار جوي ضد المناطق التي يسيطر عليها التنظيم [٢]

---

(١) قاسم حسين الربيعي ، مصدر سبق ذكره ، ص بلا.

(٢) العلاقات العراقية – الامريكية https://ar.wikipedia.org/wiki/

ان اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق التي وقعتها حكومة العراق مع الإدارة الامريكية السابقة في ١٨ اغسطس٢٠٠٨ [١] ومع اكتمال انسحاب الولايات المتحدة العسكري من العراق فرصة لتقديم بيان واضح حول سياسة واشنطن فيما بعد الانسحاب تجاه بغداد ففي العاشر من كانون الأول التقى رئيس الوزراء (نوري المالكي) مع الرئيس أوباما في البيت الأبيض وفي الرابع عشر من كانون الأول القى الرئيس الأمريكي خطايا حول العراق في قاعدة ((فورت براغ)) بولاية (نورت كارولينا) وتركز في بداية الجديده العلاقات الثنائية بصفة مثالية على وضع خطوط حمراء بشأن حماية المواطنين الامريكين في العراق والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب وحقوق الانسان ومراعاة الأعراف الديمقراطية ينبغي ان لا يكون العراق مكاناً يمكن فيه للمقاتلين المدعومين من الخارج تهديد المصالح الامريكية او يمكن فيه لنظام استبدادي ان ينتهك حقوق مواطنيه جون عقاب [٢]

العلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية العراق تسترشد من قبل اثنين من الاتفاقيات التاريخية اتفاقية الاطار الاستراتيجي (SFA) التي تغطي العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع العراق ، والاتفاقية الأمنية – المعروفة باسم اتفاقية وضع القوات (SoFA) التي تطبق علاقتنا الأمنية .

كلا الاتفاقين يحمي مصالح الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الأوسط ويساعد الشعب العراقي على الوقوف على قدميه وتعزيز السيادة العراقية اتفاقية الاطار الاستراتيجي ، تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق مع علاقات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وامنية قوية وتخدم كاساس لعلاقة ثنائية طويلة الاجل على أساس الأهداف المشتركة .

اتفاق الاطار الاستراتيجي لعلاقة هدافة وتعاون بين الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية العراق .

تم توقيع هذا الاتفاق في بغداد بين جمهورية العراق هوشير زيباري وزير الخارجية – الولايات المتحدة الامريكية رايان كروكر سفير الولايات المتحدة لدى العراق .

حيث كان هذا الاتفاق يتضمن التعاون السياسي والدبلوماسي بالإضافة الى التعاون الدفاعي والأمني والثقافي كذلك التعاون في المجال الاقتصادي والطاقة والتعاون الصحي والبيئي

---

(١) نبيل محمد سليم ، العلاقات العراقية – الامريكية على خلفية انتهاء امد الاتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق ، العدد ٤٧ ،مركز دراسات دولية ، جامعة بغداد ، ص١ .

(٢) مايكل نايتس ، بداية جديدة للعلاقات الامريكية العراقية ، معهد واشنطن ، ١٠ دسيمبر ٢٠١١ ، ص بلا .

والتعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعاون في مجال نفاذ القانون والقضاء بالإضافة الى التعاون هنالك ايضاً للجان مشتركة واتفاقيات والترتيبات النفذية . [١]

US – Iraq – Securidy – Agree mend – Ara

الاتفاقية الأمنية (SoFA) توجه علاقتنا الأمنية مع العراق وحكم الوجود الأمريكي والأنشطة ولانسحاب من العراق في نهاية المطاف هذا الاتفاق يضمن حماية حيوية للقوات الامريكية ويوفر السلطات التنفيذية من اجل قواتنا حتى نتمكن من المساعدة في ادامة الاتجاهات الأمنية الإيجابية وتحث تواصل الانتقال الى دور مساندة [٢]

ان العلاقة العراقية الامريكية ارتبطت بعد انسحاب الأمريكي من العراق في مجال مكافحة الإرهاب وتحدياته باتفاقية الاطار الاستراتيجي اذ بموجب هذه الاتفاقية تعهدت الولايات المتحدة ان تقدم للعراق المساعدة في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى البيئية الا ان عدم استثمار هذه الاتفاقية من جانب العراق فضلاً على تردد الجانب الأمريكي من احياء اتفاقية الاطار الاستراتيجي جعل العلاقات الامريكية العراقية في ظل تحديات الإرهاب غير فاعلة وجدية فمع اول اختبار للعلاقات الامريكية العراقية في مجال مكافحة الإرهاب بعد ١٠ حزيران ٢٠١٤ ظهر بشكل واضح عدم الالتزام الأمريكي مع العراق في مجال مكافحة الإرهاب فبعد ان تمكن تنظيم داعش في ١٠ حزيران من السيطرة على الموصل ثاني اكبر المدن العراقية وعقب سيطرتها على الموصل واصلت داعش توسعها باتجاه محافظتي كركوك وصلاح الدين والسيطرة على بعض المدن فيها وصولاً الى اطراف أربيل على الرغم من القتال العنيف والمتواصل ضدها من قبل الجيش العراقي الا ان المثير في كل هذا هو سكون وتردد الفعل الأمريكي إزاء ما يحدث في العراق على الرغم من حاجة العراق للدعم والمساندة الامريكية اذ فتصر الدعم الأمريكي على تقديم مستشارين يقدمون النصح للقوات العراقية ثم تطور الدعم بعد تردد طويل الى ضربات جوية عقب ازدياد خطر داعش [٣]

تريز هذه الاحداث ان الامن ما يزال هو المهمة الأولى للولايات المتحدة الامريكية والحكومة العراقية فان عوامل أخرى كثيرة سوف تؤثر على قدرة واشنطن على العمل مع بغداد

---

(١) العلاقات الامريكية العراقية ، سفارة الولايات المتحدة الامريكية بغداد ، العراق http://ar.bic.iraq.usembassy.gov./aboudus/american-iraqi-htm/

(٢) المصدر نفسه .

(٣)فكرت نامق عبد الفتاح ، المدرس المساعد كرار أنور ناصر ، العلاقات العراقية الامريكية وتحديات الإرهاب ،بيت الحكمة (ندوة) ، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية ، ص بلا .

للحفاظ على مكاسب الأمنية التي تحققتت في السنوات الأخيرة وبناء شراكة استراتيجية مع حكومة وشعب العراق وضبط التنمية هنالك .

الا ان الانسحاب العسكري الأمريكي ونقل المسؤلية من وزارة الدفاع الى وزارة الخارجية الامريكية لتكون القيادة بيدها في العراق قد أدى الى انخفاض الوعي بالموقف بين الامريكين في العراق بالإضافة الى [١]

١- انخفاض عدد الغنائم العسكرية على الأرض ونقص الخبرة نسبياً داخل البلاد .

٢- الفشل في ترسيخ التجربة في العراق (بين الموظفين)وزارة الخارجية الامريكية (فالكثير من موظفي هذه الوزارة الذين هم من ذوي الخبرة الأكبر على ارض الواقع ليسوا موظفين ثابتين بل مصنفين فئة ٣١٦١ الخاصة بالموظفين المؤقتين)

٣- تقلص حرية الحركة بسبب فقدان أصول التنقل العسكرية وقيود وزارة الخارجية الامريكية على السفر بسبب المخاوف الامنة .

نستنتج مما تقدم بان على الرغم من مسار الاحداث الكارثي في العراق قبل أربعة أعوام فقط الا انه لافت للنظر هو انه قد اصبح من الممكن الان تخيل قيام عراق مستقر على نحو معقول يحكم نسبياً بصورة ديمقراطية ولتحقيق النجاح المرجو تحتاج الولايات المتحدة الامريكية الى مواصلة الارتباط بالعراق . وباختصار فان هذا يعني[٢] :-

١- القيام بعمليات مشتركة ومكثفة لمكافحة الإرهاب
٢- اتباع دبلوماسية وقائية مستمرة وعمليات لحفظ السلام في كركوك والحدود الداخلية المتنازع عليها .
٣- القيام بجهود مكثفة لمواجهة النفوذ الإيراني .
٤- تعزيز الدعم الأنشطة رجال الاعمال الامريكين .
٥- ترقية العلاقات مع حكومة إقليم كردستان مع الضغط عليها من اجل الإصلاح.
٦- الضغط على الحكومة العراقية لتلتزم بمعايير حقوق الانسان كخطوة أولى باتجاه عملية مصالحة وطنية قابلة للتطبيق .

---

(١) مايكل ايزنشتات ، السياسة الامريكية تجاه العراق ، تحديات مستقبلية – حفظ التقدم : نقل السلطة وتطبيقة اتفاقية الاطار الاستراتيجي في العراق ، معهد واشنطن ، ص بلا .

(٢)مايكل ايزنشتات ،مصدر سبق ذكره، ص بلا .

ان العلاقات العراقية الامريكية علاقة وثيقة ومرتبطة مع بعضها بعض وهنالك الكثير من مجالات التعاون بين البلدين .

الخاتمة

يمكن تعريف السياسة الخارجية بصورة عامة على انها الخطة التي ترسم علاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول ولها اهداف تسعى الى تحقيقها اولى اهداف السياسة الخارجية العراقية هي الحفاظ على قوة الدول وزيادتها من اجل حماية سيادة وامن الدولة لأن السياسة ترتبط بقوة الدول ومن ثم تهتم بالرفاه لاقتصادي وكيفية تحسين المستوى الاقتصادي واقامة علاقات خارجية مع الدول وابراز دورها الخارجي ولكن اضاغفة الى هذه الاهداف هنالك عوامل تؤثر على السياسة الخارجية العراقية وترتبط ارتباط وثيق مع الاهداف وتتمثل هذه العوامل العامل الجغرافي من حيث المساحة والموقع والحدود والعامل الجغرافي له دور مهم في رسم سياسة الدولة الخارجية ومهم كذلك في حفظ امن واستقرار الدولة ومع العامل الجغرافي هنالك عامل اخر وهو الاقتصادي حيث يميز العراق بكثرة موارده الموجودة على وتحت التربة ويغير العامل الاقتصادي من ركائز رسم سياسة الخارجية للدولة حيث كلما كانت الدولة ذات قوة اقتصادية كبيرة كلما زاد تأثيرها وقوتها بين الدول اما فيما يخص العامل العسكري هو الاخر لا يقل اهمية عن سابقيه فهو الذي يمثل قوة الدول وحمايتها وحماية سيادتها.

بالاضافة الى الاهداف والعوامل هنالك ايضاً تحديات واجهت السياسة الخارجية العراقية وهذه التحديات داخلية وخارجية وادت هذه التحديات الى اخفاق او ضعف في اداء عمل السياسة

الخارجية العراقية مما انعكس ذلك سلباً على دور العراق اقليمياً ودولياً. اضافة الى هذه التحديات التي واجهت السياسة الخارجية لابد من التطرق الى الدور الاقليمي والدولي حيث نلاحظ التغير الذي حصل للسياسة الخارجية العراقية بعد التغير عام ٢٠٠٣ وكذلك التغير في السياسة الخارجية العراقية وعلاقتها مع الدول على الصعيدين الاقليمي والدولي.

الاستنتاجات

١- اعتمد العراق على عدة اهداف في التعامل مع البيئة الخارجية و اتجهت سياسته الخارجية في تنظيم نفسها وجهدها في سبيل تحقيق تلك الاهداف المتعلقة في حفظ الامن والاستقرار وتعزيز التعاون ومنع التدخل في الشؤون الداخلية وزيادة تطور العراق اقليمياً ودولياً.

٢- هناك العديد من العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية العراقية وهذه العوامل تتمثل في العامل الاقتصادي والجغرافي والعسكري وكل منها يؤثر على صناعة وتنفيذ سياسة العراق الخارجية بشكل أو بآخر .

٣- هناك تحديات تواجه السياسة الخارجية العراقية داخلية وخارجية وتؤثر بشكل أو باخر على صناعة القرار .

٤- التنظيمات المتشددة الموجودة في العراق حصلت على دعم مادي من جهات اقليمية ودولية وحتى داخلية وعليه اصبح الارهاب العابر للحدود يمثل أهم التحديات التي تواجه العراق والسياسة الخارجية العراقية .

المصادر

القرآن الكريم

أولا: الكتب

١- د. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية ،ط١، دار زهران ، المملكة الأردنية الهاشمية ، بلا تاريخ طبع .

٢- د. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية ، المكتبة القانونية ، بغداد ، ١٩٩٩.

ثانياً : الرسائل والاطاريح

١- حسين عليوي عيشون، مشكلة المياه في الوطن العربي، واثرها على الامن القومي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٢.

٢- حميد فارس حسن ، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب البارده ، أطروحة دكتوراه . كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ .

٣- علي محمد لفتة العتلاوي ، استراتيجية الامن الوطن العراقي ازاء التحديات الخارجية بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ٢٠١٥.

٤- علي محمد لفتة حسين الفتلاوي، استراتيجية الامن الوطني العراقي ازاء التحديات الخارجية بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية بغداد، ٢٠١٥.

٥- كوثر طه ياسين . العلاقات العراقية – التركية في المدة مابين (١٩٩٠ – ١٩٩٨) رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ .

ثالثاً : المجلات

١- تلا عاصم فائق، اثر المتغير الامريكي في العلاقات العراقية – التركية، مركز الدراسات الولية، العدد ٥٤، جامعة بغداد ، بغداد.

٢- حسين حافظ وهيب، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية (دراسة في العاملين الجغرافي والبشري) مركز دراسات الدولية، العدد ٤٤، جامعة بغداد ، بغداد.

٣- حسين حافظ وهيب، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية، العدد ٤١، دراسات دولية، جامعة بغداد ، بغداد ، بلا تاريخ.

٤- حسين علاوي خليفة، (دور التعاون الدولي في استراتيجية مكافحة الارهاب، تطبيق مقارن للامن الوطني العراقي) ، ندوة ، قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية ، بيت الحكمة، بغداد، ٢٥ /١١/ ٢٠١٥.

٥- دورين بنيامين هرمز، حيدر فوزي صادق، السياسة الخارجية العراقية رؤية في المعوقات والممكنات ، العدد ١٥، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية .

٦- سداد مولود سبع ، م.د هيفاء احمد محمد ، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الداخلية: المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية، مركز دراسات الدولية، العدد ٤١، جامعة بغداد، بغداد.

٧- سعد سعدي، المنطلقات الاساسية للسياسة الخارجية العراقية بعد انتخابات ٢٠١٠، العدد بلا ، وحدة البحوث والدراسات، بلا تاريخ طبع .

٨- عبد الامير محسن جبار الاسدي . نحو بناء استراتيجية اقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣، بلاد عدد ، بلا طبعة ، بلا تاريخ .

٩- عبد الامير محسن جبار الاسدي، نحو بناء استراتيجية اقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، الجامعة المستنصرية، بغداد، بلا تاريخ طبع .

١٠- عماد علو، التعاون الدولي في مكافحة الارهاب (قراءة في الموقف الاقليمي والدولي من الحرب على تنظيم داعش)، ندوة ، مركز دراسات السياسية والاستراتيجية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٥/١١/٢٥، ص بلا.

١١- فكرت نامق عبد الفتاح ، المدرس المساعد كرار أنور ناصر ، العلاقات العراقية الامريكية وتحديات الإرهاب ،بيت الحكمة (ندوة) ، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية ، ص بلا .
١٢- قاسم حسين الربيعي . العلاقات العراقية – التركية ، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية ، ٢٠١٥/٦/١٤، ص بلا .
١٣-
١٤- كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص ، العدد ٤١، مركز دراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، بلا تاريخ طبع .
١٥- مايكل ايزنشتات ، السياسة الامريكية تجاه العراق ، تحديات مستقبلية – حفظ التقدم : نقل السلطة وتطبيقة اتفاقية الاطار الاستراتيجي في العراق ، معهد واشنطن ، ص بلا .
١٦- مايكل نايتس ، بداية جديدة للعلاقات الامريكية العراقية ، معهد واشنطن ، ١٠ دسيمبر ٢٠١١ ، ص بلا .
١٧- نبيل محمد سليم ، العلاقات العراقية – الامريكية على خلفية انتهاء امد الاتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق ، العدد ٤٧ ،مركز دراسات دولية ، جامعة بغداد .
١٨- احمد نوري النعيمي . القضة الكردية في تركيا والواقع والمستقبل ، مجلة دراسات دولية ، سلسلة دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد ٤٨ ، ٢٠٠٣ .

رابعاً : مواقع الانترنت

١- التحالف الرباعي ٢٠١٧ /٢/٢٢، https://ar.wikipedia.org/wiki/
٢- نور الهدى فراش، الموسوعة الجزائرية للدراسات الدولية، الجزائر، ٢٠١٦/١١/٢٧، ص١. https://encyclopediedujeunealgerienhak.jimdo.com
٣- موسوعة ويكيبيديا ، العلاقات التركية العراقية https://ar.wikipedia.org/wiki/
٤- القرار الاممي ، ٢٠١٧، المدلولات والابعاد، شبكة الاعلام العراقي ، ٢٠١٤/٨/١٧ على الموقع http://www.gmn.iq/articles/view
٥- العلاقات الامريكية العراقية ، سفارة الولايات المتحدة الامريكية بغداد ، العراق http://ar.bic.iraq.usembassy.gov./aboudus/american-iraqi-htm/
٦- العلاقات التركية العراقية https://ar.wikipedia.org/wiki/